

صفحة	قرارات رئيس الجمهورية
٦٨٩	قرار رقم ١٥٣٤ لسنة ١٩٦٨ بتعيينات وتنقلات وانتدابات بالمحاكم والنيابات .. .. .
٦٩٤	قرار رقم ١٥٣٥ لسنة ١٩٦٨ باحالة السيد/أنور أحمد، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية إلى المعاش .. .. .
٦٩٤	قرار رقم ١٥٣٨ لسنة ١٩٦٨ بقبول استقالة نائب الرئيس وبعض السادة الوزراء .. .. .
٦٩٤	قرار رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٦٨ بتعيينات في بعض المناصب الوزارية .. .. .

”مادة ٩١ مكررا - يعاقب بالحبس كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أودع أو أمر بإيداع من تسلب حريته على أي وجه، في غير السجون والأماكن الميينة في المادتين الأولى والأولى مكررا من هذا القانون“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٩ شعبان سنة ١٣٨٨ (١٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨

بإلغاء القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن تخويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن الإجراءات الجنائية، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٩ شعبان سنة ١٣٨٨ (١٣٥ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن إعلان حالة الطوارئ ؛

وعلى القانونين رقمي ١١٩ لسنة ١٩٦٤، ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية

في إصدار قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ثلاث مواد بأرقام ١ مكررا و ٢٠ مكررا و ٩١ مكررا نصها الآتي :

”مادة ١ مكررا - يودع كل من يحجز أو يعتقل أو يحتفظ عليه أو تسلب حريته على أي وجه، في أحد السجون الميينة في المادة السابقة، أو أحد الأماكن التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وتسرى عليها جميع الأحكام الواردة في هذا القانون على أن يكون حق الدخول فيها المنصوص عليه في المادة ٨٥ للنائب العام أو من ينيبه من رجال النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل“ .

”مادة ٢٠ مكررا - يعامل كل من تسلب حريته بغير حكم قضائي، المعاملة المقررة للحبوسين احتياطيا في هذا القانون ويلغى ما يخالف ذلك من أحكام“ .